



النساء والفتيات الفلسطينيات وتوفير الأمن

ماهو القطاع الأمني؟



يتألف القطاع الأمني من الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة، بالإضافة إلى إداراتها والمؤسسات التي تمارس الرقابة عليها. وينظم الإطار القانوني والإطار السياسي المهام التي تنفذها هذه الجهات، كما يحكم سلطاتها وهيكلاتها التنظيمية.

الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة:

- ◆ قوى الأمن (القوات المسلحة، والشرطة، والمخابرات، والأجهزة الأمنية، إلى جانب جيوش التحرير وجماعات التمرد).
- ◆ الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون والعدالة (المحاكم، وأجهزة النيابة، والسجون وأنظمة القضاء التقليدية (القضاء العشائري)).
- ◆ المؤسسات المكلفة بالإدارة والرقابة:
 - ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التنفيذية (الرئاسة، مجلس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والعدل والمالية).
 - ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التشريعية (البرلمان واللجان التي تعمل تحت مظلتها، ومكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسمان)).
 - ◆ جهات الرقابة غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث والمؤسسات الناشطة في مجال التأثير في السياسات).

التزم الكثير من الأطراف الفلسطينية والدولية بتحسين أمن النساء والفتيات الفلسطينيات وبخاصة فيما يتعلق بالعنف على أساس النوع الاجتماعي. وكتعبير رمزي عن هذا الالتزام قام الرئيس محمود عباس بالتوقيع على اتفاقية القضاء على كافة أنواع العنف ضد المرأة (سيداو) في ٨ آذار ٢٠٠٩. وقد التزمت السلطة الوطنية الفلسطينية بـ 'تمكين النساء من المشاركة في وضع السياسات وعملية صنع القرار ومكافحة العنف الموجه ضد المرأة' في برنامج حكومتها الثالثة عشر (٢٠٠٩). وفي السنوات الأخيرة، طورت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسات نسوية دولية ومحلية مأوى متعدد الخدمات للنساء والأطفال الباحثين عن الحماية من العنف. وقد وسعت الشرطة الفلسطينية خدماتها لتشمل وحدات الدفاع عن الأسرة في كافة أرجاء الضفة الغربية، وهي وحدات مخصصة لمعالجة العنف الجسدي والجنسي الموجه ضد النساء والفتيات.

آخذين هذا الوضع بعين الاعتبار، قام مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بنشر تقرير بعنوان: 'المرأة الفلسطينية والأمن: لماذا لا تشعر النساء والفتيات الفلسطينيات بالأمن، (شباط ٢٠١٠). بين التقرير تردد النساء والفتيات الفلسطينيات في اللجوء إلى مؤسسات القطاع الأمني. وللمتابعة قام مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بتنظيم ست جلسات لمجموعات عمل تضم مقدمي الخدمات الفلسطينيين ما بين نيسان وأيار ٢٠١٠. كما عقدت مقابلات فردية لمقدمي الخدمات.

من شارك في جلسات مجموعات العمل؟

مثل المشاركون في جلسات مجموعات العمل المؤسسات التي تقدم خدماتها للنساء الفلسطينيات. وشملوا على مقدمي الخدمات الأمن والعدالة مثل المحاكم والشرطة وقوى الأمن والهيئات التنفيذية والتشريعية، بمن فيهم ممثلين عن وزارة شؤون المرأة والمجلس التشريعي الفلسطيني والمجتمع المدني مثل مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية والمأوي ومراكز البحث والمانصرة وممثلي وسائل الإعلام.

لماذا نظم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة تلك الجلسات؟

كان الهدف من جلسات مجموعة العمل فهم الخطوات اللازمة للاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الأمنية للنساء والفتيات الفلسطينيات ومساعدتهن على تحديد المجالات التي يمكن بها تقديم الخدمات أن يشبكوا ويتعاونوا لتطوير الخدمات التي يقدمونها.

لماذا هذه النافذة؟

هناك نقص في المعرفة بالخدمات. (ممثل عن مؤسسة نسوية، رام الله)

معظم النساء جهلن بوجود تلك الخدمات. فهن لا يعرفن بوجود أشخاص مؤهلين لمساعدتهن. (ممثل عن مؤسسة نسوية، رام الله)

جهل النساء بحقوقهن

أفاد عدد كبير من مقدمي الخدمات بأن جهل النساء بحقوقهن يسهم في حالة انعدام الأمن العامة بين النساء:

تتبع غالبية الأسباب التي تجعل النساء والفتيات عرضة للعنف والشعور بانعدام الأمن من جهلهم بالقانون وبحقوقهن. (ممثل عن مؤسسة نسوية، رام الله)

يُعتقد بعض الرجال أن من حقهم ضرب نسايتهم. وهم يؤمنون بأن الدين يمنحهم الحق بضربهن، ولكن ليس ضرباً مبرحاً. حتى النساء والفتيات لا يعرفن بأنهن مخضعات للعنف. (ممثل عن منظمة حقوق إنسان، رام الله)

الخوف من الفضيحة

أفاد مقدمو الخدمات الفلسطينيين والنساء بأن توفر الخدمات وحدها لا يكفي. فغالباً ما تحول وصمة العار الاجتماعية بسبب طلب المساعدة من خارج الأسرة دون لجوء النساء لتلك الخدمات:

لُو أعطيتني مليون دينار بصفتي امرأة معنفة لكي أتوجه إلى الشرطة، فإنني لن أذهب. فإن هذه وصمة عار وفضيحة وهتك للشرف. (ممثل مؤسسة نسوية، نابلس)

حتى وإن قمت بتوجيه النساء إلى بعض المؤسسات فإنهن لن يتوجهن إليها لأنهن سيقلن لك: من الأفضل أن أعاني بصمت بدلاً من معاناة الفضيحة. (امرأة عاملة، جنين)

فلسطين مجتمع محافظ. حتى إذا ما توجهت امرأة إلى الشرطة لتشكو زوجها فإنه تقع تحت طائل الضغط للتعامل مع القضية خارج دوائر الشرطة. فالنساء يخشين الطلاق والإقصاء. (ممثل عن مؤسسة نسوية، رام الله)

كيف تقييم النساء والفتيات الفلسطينيات الخدمات ومقدمي الخدمات؟

أعربت النساء والفتيات الفلسطينيات عن تشككهن تجاه مقدمي الخدمات المناطة بهم التعامل مع احتياجاتهن الأمنية. رغم استفادة بعض النساء والفتيات من مقدمي الخدمات، فإن الكثيرات لهن رأي ناقد للخدمات المقدمة لهن. أعربت النساء والفتيات الفلسطينيات عن حاجة أكبر لبناء الثقة والتواصل من أجل التغلب على تلك المشاكل. كما أشار مقدمو الخدمات إلى الصعوبات التي يتكبدونها في تقديم تلك الخدمات:

غياب الثقة بمقدمي الخدمات الأمنية وخدمات العدالة

الأساسيين

بين انعدام الثقة بمقدمي الخدمات الأمنية وخدمات العدالة الأساسية أن النساء والفتيات في بعض الأحوال يتوجهن نحو الوسائل التقليدية للدعم لحل نزاعاتهن:

هذا العدد من سلسلة نافذة التي ينشرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة يلخص المخاوف الأساسية التي تم الكشف عنها في تقرير المرأة الفلسطينية والأمن: لماذا لا تشعر النساء والفتيات الفلسطينيات بالأمن، وخلال الاجتماعات وجلسات مجموعات العمل مع مقدمي الخدمات الفلسطينيين. وتركز على المعوقات التي يواجهها مقدمو الخدمات في سعيهم لتحسين الخدمات المقدمة للنساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يعانين من انعدام الأمن. وتعالج هذه النافذة المسائل التالية:

- ◆ ما هي العوائق الأساسية التي تحول دون وصول النساء والفتيات الفلسطينيات للخدمات؟
- ◆ كيف تقييم النساء والفتيات الفلسطينيات الخدمات ومقدمي الخدمات؟
- ◆ ما هي العوائق التي يواجهها مقدمو الخدمات؟
- ◆ ما هي توصيات النساء والفتيات الفلسطينيات لمقدمي الخدمات ومؤسسات القطاع الأمني؟
- ◆ ما هي توصيات مقدمي الخدمات الفلسطينيين؟

الآراء المعبر عنها في هذه النافذة هي عبارة عن آراء مقدمي الخدمات الفلسطينيين والنساء والفتيات.

ما هي العوائق الرئيسية التي تحول دون وصول النساء والفتيات الفلسطينيات للخدمات؟

حددت النساء والفتيات الفلسطينيات ومقدمو الخدمات عوائق متعددة أمام الوصول للخدمات التي تضمن لهن الأمان. وقد كانت بعض العوائق مؤسسية، بينما أتت معوقات أخرى بسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي. أشار المشاركون في مجموعات العمل وكذلك النساء الفلسطينيات من المجموعات البورية إلى طيف من المعوقات التي تحول دون وصول النساء والفتيات إلى الخدمات بشكل مناسب:

غياب الاطر القانونية والتنظيمية المناسبة:

وقال المشاركون ان عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي موحد ومعاصر هو أكبر عائق لضمان أمن المرأة:

تتقصر القوانين الفلسطينية الواضحة التي تنظم حقوق المرأة. هناك الكثير من الفجوات في القانون تقوض حقوق المرأة. (ممثل عن القطاع الأمني، رام الله).

فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية فإننا نعتمد على القانون الأردني المجحف الذي لا ينصف النساء. (ربة بيت من جنين)

لن أحصل على حقوقي بسبب غياب القواعد والأنظمة وحتى القوانين، إنني لا أعرف لمن أتوجه من أجل المساعدة. (طالبة جامعية، قطاع غزة)

الجهل بمهام مقدمي الخدمات

أقر مقدمو الخدمات بأن النساء والفتيات لم يكن بشكل عام على دراية بالخدمات التي يقدمونها.

الخدمات ليست كافية ولا يعرفها الناس. (ممثل عن مؤسسة نسوية، رام الله)

قلة التعاون والتشبيك

قال الكثير من مقدمي الخدمات أن الكثير من المؤسسات لا تتعاون مع بعضها البعض. غالباً لا تطلع المؤسسات على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأخرى. وكذلك أعرب الكثير من مقدمي الخدمات عن عدم وجود إطار مناسب للتشبيك والتعاون:

‘التشبيك مشكلة. لا تتوفر لدينا البنية التحتية وهناك صعوبة في التحويلات.‘ (ممثل عن منظمة نسوية، رام الله)

‘المشكلة لا تكمن في الإجراءات، بل هي في الإعلان عن الخدمات. المؤسسات الأخرى لا تعرف بوجودنا.‘ (ممثل عن مؤسسة نسوية، رام الله)

‘تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تحسين مستوى أمن النساء. ولكنها أيضاً تتنافس ولا تتشدد هدفاً موحداً. ينتهي العمل على المشروع وتتوقف الأمور عنده. لكي نحقق غاية ما ينبغي أن نتابع وأن نعمل بجدية. لا يتوفر تشبيك بين منظمات المجتمع المدني.‘ (ممثل عن مكتب رئيس الوزراء، رام الله)

‘إننا ندرك أن هناك مشكلة في التواصل ولكننا لا نعرف كيف نحلها.‘ (ممثل عن منظمة نسوية، رام الله)

حدود التوعية

أقر مقدمو الخدمات بأن السلوكيات الاجتماعية تصعب من الحديث عن حالة انعدام الأمن بين النساء:

‘يصعب البدء بكل تلك النشاطات، وبخاصة في مجتمع يؤمن بأنك لا تستطيع طرح الأسئلة عما يدور داخل الأسرة.‘ (ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية، رام الله)

يرى المشاركون بأنه من الضروري القيام بتوعية الذكور من السكان، ولكنهم يقرون أيضاً بصعوبة إشراك الرجال:

‘تقوم منظمات المجتمع المدني بمساعدة النساء وتوعيتهن. ولكنها عادة ما تتغاضى عن الرجال.‘ (ممثل عن مؤسسة نسوية، نابلس)

‘لم يحقق التثقيف المجتمعي نجاحاً كبيراً. لا يأتي الرجال للتدريب. نقوم بدعوة الرجال والنساء، ولكن تأتي النساء فقط، ولهذا فإن عملية التثقيف ليست متوازنة.‘ (ممثل عن بيت آمن، نابلس)

ما هي توصيات النساء والفتيات الفلسطينيات لمقدمي الخدمات ومؤسسات القطاع الأمني؟

شككت النساء والفتيات المشاركات في جلسات مجموعات العمل بقدرة مقدمي الخدمات ومؤسسات القطاع الأمني على تأمين الأمن لهن. وقد قدمن عدداً من التوصيات حول كيفية تحسين الخدمات. ولكن النساء والفتيات قلن أيضاً أنهن غير متأكدات من شعورهن بالارتياح تجاه التعامل مع تلك الخدمات بسبب وصمة العار المرتبطة بها:

◆ **تقوية مقدمي الخدمات ومؤسسات القطاع الأمني:** أوصت النساء والفتيات بتحسين المهارات والتشبيك بين مقدمي الخدمات. وقد اقترحت البعض تواجد أخصائيين اجتماعيين في مخافر الشرطة والمستشفيات، في حين تمننت أخريات تواجداً أكبر لعناصر الشرطة النسائية في كافة القطاعات. وكانت هناك توصية بزيادة عدد البيوت الآمنة وتوفير الموظفين القادرين على التعامل مع النزليات بطريقة مهنية ومتعاطفة.

‘المختار يحل قضايا الأحوال الشخصية، فلم يتوجهن للشرطة؟ الناس يتوجهون للشرطة أو الضباط الأمنيين إذا كانوا يعرفون شخصاً في أوساطهم وليس لأنهم يثقون بهم.‘ (ممثل عن منظمة حقوق إنسان، نابلس)

وكذلك فإن الثقة بجهاز القضاء ضعيفة:

‘المحاكم لا تحقق العدالة للنساء. فإذا ما اشتكت امرأة على أبيها أو أخيها أو في قضية ميراث أو رفعت دعوى مثلاً، فإنها لا تحصل على حقوقها.‘ (امرأة عاملة، جنين)

محدودية الخدمات العامة

أشارت المؤسسات النسوية إلى أن قدرتها على الوصول للنساء والفتيات تتضرر كثيراً بسبب الاحتلال الإسرائيلي:

‘يجب التركيز على فضح تفسير الاحتلال لعمل مقدمي الخدمات.‘ (ممثل عن مؤسسة نسوية، رام الله)

لا يدرك مقدمو الخدمات الآخرون بشكل واضح المهام المناطة بالمؤسسات التي تقدم الخدمات، وبخاصة تلك التي توفرها الحكومة:

‘هناك خدمات تقدمها السلطة الفلسطينية، ولكن لا أخفيكم القول بأننا لا نعرف حتى أسماء تلك المؤسسات أو الخدمات التي توفرها.‘ (ممثل عن وزارة الصحة، رام الله)

هذا فضلاً عن أن الكثير من الخدمات العامة توقفت بسبب ضعف القدرات والفعالية:

‘لا تستطيع البيوت الآمنة توفير الحماية اللازمة للنساء.‘ (ممثل عن مؤسسة نسوية، رام الله)

‘في المستشفيات، فإن الطواقم الطبية، بمن فيهم أنا شخصياً، لا تستطيع توفير الرعاية اللازمة. فموظفونا لا يعرفون كيفية التعامل مع النساء المعنفات.‘ (ممثل عن وزارة الصحة، رام الله)

ضعف مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية

بين ممثلون عن المنظمات النسوية والحكومة بأنهم بذلوا قصارى جهودهم لفهم احتياجات المرأة. ولكنهم أشاروا إلى محدودية مصادرههم أو قدراتهم:

‘المشكلة هي أن المجتمع يتوقع الكثير من مقدمي الخدمات. هل يستطيعون الوصول للجميع؟ إن الأمر لا يتعلق بعدد المؤسسات بل بوجودها.‘ (ممثل عن بيت آمن، رام الله)

‘تقديم الخدمات مقتصر على مؤسسات. وهذه المؤسسات في أبراجها العالية ولا تعرف ما يحدث أسفل قدميها.‘ (عضو مجلس تشريعي، رام الله)

‘مشكلتنا في الحكومة والمنظمات غير الحكومية هي أننا نبدأ العمل على شيء ما ولا نتابعه.‘ (ممثل عن وزارة العمل، رام الله)

ما هي العوائق التي تواجه مقدمي الخدمات؟

انعدام التشبيك والتعاون بين مقدمي الخدمات يأتي بآثار سلبية على تقديم الخدمات للنساء والفتيات الفلسطينيات. كما تسهم محدودية الوعي المجتمعي بموضوع النساء والأمن بالصعوبات التي تعترض تقديم الخدمات:

- ◆ **تنفيذ الإصلاح القانوني:** اعتبرت النساء والفتيات الفلسطينيات أن إصلاح النظام القانوني ذو أهمية بالغة ويأتي بأثر عظيم على تقديم الخدمات. وقد تم التشديد على قانون الأحوال الشخصية في عملية الإصلاح بينما أشارت بعضهن إلى ضرورة وجود قانون خاص بالعنف الأسري لحماية النساء وعائلاتهن.
- ◆ **تحسين التوعية:** كما طالبت النساء والفتيات الفلسطينيات مقدمي الخدمات بتوعية مختلف فئات السكان، بدلا من التركيز على النساء وحدهن. وهذا يرفع مستوى الثقة في تقديم الخدمة وتقديم دعم أكبر للنساء والفتيات. كما تمت التوصية بالتوعية بين قوى الشرطة والأمن والمستشفيات وصناع القرار.

ما هي توصيات مقدمي الخدمات الفلسطينيين؟

أشار عدد من مقدمي الخدمات إلى أن زيادة التشبيك والتعاون والترويج للخدمات بين المؤسسات من العوامل المهمة لتحسين المستوى العام لتقديم الخدمات للنساء والفتيات الفلسطينيات. كما أشار مقدمو الخدمات الفلسطينيون إلى ضرورة قيام وسائل الإعلام بأداء دور أكبر في الترويج لتلك الخدمات.

- ◆ **زيادة التشبيك والتعاون:** أوصى مقدمو الخدمات بزيادة التشبيك والشراكة بين مقدمي الأدوار المختلفة كوسيلة لتحسين تقديم الخدمات، وبخاصة عند وضع بروتوكولات التحويل وأجندات برامج التخطيط. الاجتماعات المنتظمة بين كافة الأطراف المعنية، بمن فيهم المواطنين وصناع القرار ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأمنية حيث اعتبرت هذه الخطوة وسيلة لتوليد الحوار وضمان مستوى أمني أفضل للنساء والفتيات.
- ◆ **الترويج للخدمات:** أوصى مقدمو الخدمات بالترويج لخدماتهم بشكل أكبر وبخاصة بين النساء في القرى من خلال خط التحويل بالهاتف والمستشفيات. ويمكن الترويج لتلك الخدمات أيضا عبر وسائل الإعلام والمناهج المدرسية.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، مكتب رام الله ♦ شارع المعارف، ٣٤، رام الله ♦ الضفة الغربية، فلسطين
هاتف: ٢ ٢٩٥ ٦٢٩٥ (٠) +٩٧٢ ♦ فاكس: ٢ ٢٩٥ ٦٢٩٥ (٠) +٩٧٢ ♦ الموقع الإلكتروني: www.dcaf.ch

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWS)، رام الله ♦ شارع الانبياء / عمارة الشركة العقارية
هاتف: ٢ ٢٩٨٦٧٦١ +٩٧٢ أو ٢ ٢٩٨١٩٧٧ +٩٧٢ ♦ فاكس: ٢ ٢٩٦٣٢٨٨ +٩٧٢ ♦ ص.ب: ٢١٧١ - رام الله / ٢٥١١٣ - القدس